«حقوق الإنسان» في المنظمة تطلق المرصد الوطني الفلسطيني

* مصطفى: مسؤوليتنا الوطنية لا تقتصر على نقل ما يحدث وإنما على توثيقه بمنهجية مهنية والتحقق منه وتحويل الوقائع المتفرقة إلى أدلة متماسكة * التميمي: المرصد سيكون مرجعية وطنية لحفظ الأدلة والشهادات وتعزيز المساءلة الدولية * النائب العام: كل شهادة توثق تمثل لبنة في بناء المسؤولية الجنائية * نقيب المحامين: الجرائم لا تسقط من الذاكرة وحقوق الضحايا لا تسقط بالتقادم

رام الله- الحياة الجديدة- برعاية الرئيس محمود عباس، وحضور رئيس الوزراء محمد مصطفى، أطلقت دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني في منظمة التحرير المرصد الوطني الفلسطيني لتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، أمس الأربعاء في مسرح بلدية رام الله، بحضور عدد من أعضاء اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة فتح، ومحافظ رام الله والبيرة وعدد من المحافظين، ووزراء، إلى جانب شخصيات رسمية ووطنية، وسفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية، ومؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، وحشد من المختصين والخبراء.

وفي كلمته، ممثلا عن الرئيس قال رئيس الوزراء: «قد يستطيع الاحتلال أن يدمر مبنى، أو يصادر أرضا، أو يحاول إخفاء جريمة، لكنه لن يستطيع أن يمحو الحقيقة عندما تصبح عملا مؤسسيا منظما، ولا أن يطمس الذاكرة الوطنية عندما تتولى مؤسساتنا حفظها وتوثيقها وفق أعلى المعايير المهنية والقانونية».

وأضاف مصطفى: «مسؤوليتنا الوطنية لا تقتصر على نقل ما يحدث، وإنما على توثيقه بمنهجية مهنية، والتحقق منه، وتحويل الوقائع المتفرقة إلى أدلة متماسكة تكشف هذا النمط المنظم، وتواجه محاولات الإنكار أو التشكيك، وتضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والأخلاقية والسياسية».

وشدد رئيس الوزراء على أنه لم يعد ممكنا النظر إلى إرهاب المستوطنين باعتباره أعمالا فردية معزولة، بل أصبح جزءا من سياسة أوسع؛ توفر الحماية، وتكرس الإفلات من العقاب، وتسعى إلى فرض وقائع جديدة على الأرض، ومنع تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن أخطر ما في هذه السياسة ليس عدد الجرائم المرتكبة فحسب، بل أن تتحول هذه الجرائم، مع تكرارها، إلى مشهد مألوف يفقد قدرته على تحريك الضمير العالمي.

وتابع: «إن نجاح هذا المرصد لن يقاس بحجم البيانات التي يجمعها، وإنما بقدرته على أن يكون منصة وطنية، تعزز التعاون والتكامل بين مختلف المؤسسات الفلسطينية العاملة وفق اختصاصاتها، لأن تكامل الجهود، وتوحيد المعايير، وتبادل الخبرات، هو ما يبني منظومة وطنية أكثر قدرة على حماية الحقوق، والدفاع عنها، وتعزيز فرص المساءلة».

ووجه مصطفى رسالة للعالم بأننا لا نطلب استثناء، ولا نسعى إلى امتياز، وإنما نطالب بتطبيق القانون الدولي على الجميع دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير، فسيادة القانون تبدأ بالاعتراف بالحقائق، والحقائق لا تكتسب قوتها إلا عندما توثق وفق معايير مهنية مستقلة، وتحفظ داخل مؤسسات وطنية قادرة على صيانتها وتطويرها.

وقال رئيس الوزراء: «إن ما شهدناه خلال الأيام القليلة الماضية، من جريمة بلدة تل، وقبلها في بيت فوريك، إلى الاعتداءات المتواصلة على القرى والبلدات والتجمعات الفلسطينية في مسافر يطا وغيرها، إلى الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، ومواصلة الجرائم والعدوان في قطاع غزة، ليس مجرد سلسلة من الحوادث المنفصلة، وإنما يعكس نمطا متصاعدا ومنهجيا يستهدف الإنسان الفلسطيني، ومصادر رزقه، وأرضه، ومقدساته، ووجوده الوطني».

وتوجه مصطفى بخالص الشكر لدائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة أحمد سعيد بيوض التميمي، ولجميع المؤسسات الوطنية والشركاء الذين أسهموا في إنجاز هذا المشروع، وللكفاءات الفلسطينية، والتي نعقد عليها آمالا كبيرة في مواصلة هذه الرسالة الوطنية النبيلة.

بدوره، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني أحمد التميمي: إن المرصد الوطني يهدف إلى توثيق انتهاكات الاحتلال، وحماية الأدلة والذاكرة الوطنية، من خلال بناء منظومة وطنية مهنية ومستقلة لرصد الانتهاكات والتحقق من المعلومات وحفظ الشهادات والوثائق بصورة آمنة وموثوقة.

وأضاف أن المرصد يسهم في دعم العدالة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب عبر إعداد التقارير الحقوقية والملفات القانونية والدراسات والخرائط والمؤشرات، بما يدعم ملاحقة مرتكبي الانتهاكات أمام المحاكم والآليات القضائية الدولية، ويؤسس لمرجعية فلسطينية مستقلة ومستدامة.

وأشار إلى أن إنشاء المرصد جاء استجابة للحاجة إلى منصة وطنية حديثة تجمع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني، وتنظمها وتحللها وتعرضها بصورة مهنية تخدم الضحايا والباحثين والصحفيين والمؤسسات الحقوقية، وتعزز إيصال الرواية الفلسطينية الموثقة إلى مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وأكد التميمي ضرورة ترسيخ المرصد بوصفه مرجعا وطنيا متعدد الاختصاصات يجمع بين العمل الحقوقي والقانوني والبحثي والتقني، ويخدم الضحايا والمؤسسات وصناع القرار ومسارات الحماية والعدالة.

وجرى خلال حفل الإطلاق عرض فيلم تعريفي حول المرصد وأهدافه الوطنية والإنسانية، فيما قدم وكيل دائرة حقوق الإنسان والمشرف العام على المرصد قاسم عواد عرضا حول فكرة المرصد وآليات عمله وأقسامه المختلفة.

وأوضح عواد أن المرصد يضم نظاما لتوثيق البلاغات والانتهاكات، وقاعدة بيانات تتيح تصنيف الوقائع وتحليلها، ومركزا للتقارير والتحليلات، ومنصة للخرائط المكانية، ومرجعية قانونية تستند إلى قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافة إلى قسم للشهادات والقصص الميدانية وأرشيف رقمي للوثائق والأدلة، بما يعزز حفظ الأدلة وإعداد الملفات القانونية.

من جانبه، قال النائب العام، رئيس فريق التوثيق الوطني أكرم الخطيب: إن شعبنا يعيش منذ عقود واقعا لا تتوقف فيه الجرائم، بل تمتد فيه محاولات طمس آثارها وتشويه حقيقتها وإنكار ضحاياها والإفلات من المساءلة.

وأضاف أن الاعتداءات اليومية التي تنفذها عصابات المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة، وما يشهده قطاع غزة من انتهاكات جسيمة، تمثل أنماطا من السلوك الإجرامي التي تفرض عملا قانونيا مؤسسيا قائما على قواعد الإثبات وحفظ الأدلة وفق المعايير الدولية.

وأكد أن المرصد سيشكل رافدا أساسيا لعمل الفريق الوطني المختص بالجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، من خلال دعم عمليات جمع الأدلة وتوثيقها وبناء ملفات قانونية تستوفي متطلبات الإثبات والمساءلة، مشددا على أن العدالة تبنى على سلامة الدليل ودقة توثيقه.

بدوره، قال نقيب المحامين الفلسطينيين فادي عباس: إن إطلاق المرصد يمثل خطوة بالغة الأهمية في معركة الشعب الفلسطيني من أجل الحقيقة والعدالة والمساءلة، ويعزز الجهود الوطنية في مجال الرصد والتوثيق وحفظ الأدلة.

وأضاف أن ما يجري في فلسطين ليس حوادث منفصلة، وإنما سياق متواصل من الجرائم والانتهاكات التي تستوجب التوثيق المهني والتحليل القانوني وربط الوقائع بالقواعد القانونية الدولية، بما يحولها إلى ملفات قانونية وأدلة قابلة للاستخدام أمام جهات العدالة الدولية.

وشدد على ضرورة أن يكون المرصد ذاكرة قانونية وطنية تحفظ أسماء الضحايا وشهاداتهم والأدلة المرتبطة بالجرائم، مؤكدا استعداد نقابة المحامين للتعاون مع دائرة حقوق الإنسان وجميع المؤسسات الوطنية والدولية لتطوير العمل القانوني والحقوقي وتعزيز قدرات الرصد والتوثيق والتحليل.

وجرى خلال مراسم الاطلاق استعراض رؤية المرصد وأهدافه وآليات عمله، حيث يركز على بناء قاعدة بيانات وطنية آمنة لحفظ الأدلة والشهادات والوثائق، وإعداد الملفات القانونية والتقارير المتخصصة وفق المعايير الدولية، وتحويل المعلومات الموثقة إلى أدلة قانونية قابلة للاستخدام أمام الهيئات والمحاكم الدولية، بما يعزز الخطاب الفلسطيني القائم على الحقائق والوقائع الموثقة.

كما تضمن عرضا تعريفيا حول مراحل تأسيس المرصد، والبنية التقنية والقانونية التي يستند إليها، إلى جانب استعراض مهامه في توحيد مرجعيات التوثيق، وتوفير مصدر وطني موثوق يخدم المؤسسات الرسمية والحقوقية والدبلوماسية والإعلامية في مواجهة الرواية الإسرائيلية وتوثيق الانتهاكات بصورة مهنية ومنهجية.

وفي ختام الحفل، جرى تخريج كادر المرصد الميداني في الضفة المحتلة بما فيها القدس وقطاع غزة، تقديرا لدورهم في حمل رسالة التوثيق وحفظ الشهادات والحقائق الفلسطينية، بما يعزز الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الحقوق الفلسطينية وترسيخ مبادئ العدالة والمساءلة على المستوى الدولي.

فقد هوية

بيتونيا - اعلن انا احمد سعيد احمد ريزي عن فقد بطاقتي الشخصية التي تحمل الرقم 406868455 الرجاء ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله الشكر سلفا.

تبليغ بالنشر في القضية الحقوق 363-2026 7/29 د

صادر عن محكمة بداية جنين

المطلوب تبليغه: 1) مرام عصام محمود ابو الرب - هوية (851750612).

وكيله:

الأوراق المبلغة: لائحة الدعوى

وعملاً بأحكام المادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 يتوجب عليك الحضور إلى المحكمة أعلاه في الموعد المحدد أو إرسال محام عنك وكذلك يتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال مدة 30 يوم من تاريخ تبليغك هذا الاعلان بواسطة النشر في إحدى الصحف المحلية ويمكنك استلام نسخة عن لائحة الدعوى ومرفقاتها من قلم المحكمة, وبعكس ذلك تجري محاكمتك حضوريا.

29/7 د

اعـــــلان

تعلن شركة محطة برطعه للمحروقات ش.ع.م المسجلة لدى مسجل الشركات بوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني تحت الرقم (562345199) عن رفع رأسمال الشركة المذكور اعلاه من مبلغ (800000) ثمانمائة الف دينار اردني الى مبلغ (1000000) مليون دينار اردني مع تحمل الشركة كافة المسؤوليات المترتبة على ذلك ومن له اعتراض على ذلك مراجعة مسجل الشركات في رام الله.

29/7 د

دولة فلسطين
وزارة الاقتصاد الوطني

اعلان صادر عن مكتب مسجل الشركات

يعلن مسجل الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني بان شركة جي ام بروفايل الصناعية والمسجلة لدينا تحت الرقم 652443762 قد تقدمت لدينا بطلب تصفيتها تصفية اختيارية وتعيين السيد محمد ربيع رباح حسونة كمصفي للشركة المذكورة ولكل من له مصلحة في الاعتراض ان يتقدم باعتراضه لدى المصفي على رقم موبايل 0594111930 او لدى مسجل الشركات خلال اربعة شهور من تاريخه .

مسجل الشركات / وزارة الاقتصاد الوطني

29/7 د

دولة فلسطين
وزارة الصحة ـ وحدة التوريدات

الدعوة الى المناقصة

الجهة المشترية: وزارة الصحة الفلسطينية
رقم المناقصة: MOH-WB/HSERP-AF-G22
إسم المناقصة: شراء أدوية لصالح وزارة الصحة

1. تود وزارة الصحة الفلسطينية استخدام جزء من مخصصاتها ضمن مشروع تعزيز صمود وفاعلية النظام الصحي الفلسطيني (HSERP) الممول من قبل البنك الدولي لتسديد المبالغ المستحقة بموجب عقد شراء وتوريد أدوية لصالح وزارة الصحة، مناقصة رقم MOH-WB/HSERP-AF-G22.
2. تدعو وزارة الصحة الفلسطينية المناقصين ذوي الأهلية الى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لشراء وتوريد أدوية لصالح وزارة الصحة.
3. ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية وفقا لمقتضيات قانون الشراء العام رقم 8 لعام 2014 ولائحته التنفيذية، وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية.
4. يمكن للمناقصين المؤهلين والمهتمين الحصول على معلومات إضافية من وزارة الصحة الفلسطينية – وحدة التوريدات وكذلك فحص وثائق المناقصة على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 3:00 ظهراً من أيام الأحد الى الخميس، أو عبر البوابة الموحدة للشراء العام.
5. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه أو عبر موقع البوابة الموحدة للشراء العام، بعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 500 شيكل لحساب وزارة المالية في بنك فلسطين على حساب رقم (219000/53)، او من خلال الادارة العامة للشؤون المالية في وزارة الصحة نابلس ويتم إرفاق وصل الدفع مع العطاء المقدم.
6. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أسفل الدعوة قبل الساعة 11 صباحا بتاريخ 2026/9/3، والعطاءات الإلكترونية غير مقبولة، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوما بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
7. يجب أن يكون مرفق مع العطاء كفالة دخول المناقصة بمبلغ 2.5٪ من قيمة العطاء المقدم بالدولار الامريكي وتكون سارية المفعول لمدة 30 يوما بعد صلاحية العطاء.
8. العطاءات التي تصل بعد التاريخ والوقت المحددين سيتم استبعادها، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في 2026/9/3 الساعة 11 صباحا
9. العنوان المذكور أعلاه هو:
وزارة الصحة
وحدة التوريدات – الطابق الثالث
نابلس – فلسطين
هاتف: 092380060
فاكس: 092377065
إيميل: Tenders0@yahoo.com
نسخة : maqel@hsrsp.ps

State of Palestine
Nablus Municipality
دولة فلسطين
بلدية نابلس

إعلان بيع طريق ملغاة

تعلن بلدية نابلس واستنادا لقرار رقم (2) لسنة 2016 لنظام بيع فضلات الطرق داخل حدود الهيئات المحلية عن رغبتها بيع جزء من الطرق الملغاة من أراضي مدينة نابلس حسب الجدول أدناه.

فضلة الطريق	الحوض
طريق افراز ملغاة وجزء من طريق تسوية ملغاة جوار القطعة 107و108	11 رفيديا حي 2
B/1/A(2/4)+(3/4)+1/12/3+3/13/3	24072 نابلس

وعليه يرجى على من يعترض من أصحاب القطع المجاورة وفقا للنظام، التقدم بطلب لمركز خدمات الجمهور في بلدية نابلس، خلال مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ نشر الإعلان في الصحف المحلية.

ملاحظة :

يتحمل مشتري فضلة الطريق جميع الضرائب والرسوم والنفقات الناجمة عن عملية وإجراءات البيع أو المبادلة، بما في ذلك تكاليف النشر في الصحف المحلية.

عنان خليل اتيرة
رئيس بلدية نابلس

29/7 د

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
الادارة العامة للابنية

إعلان طرح مناقصة عامة

تلقت الحكومة الفلسطينية لصالح وزارة التربية والتعليم العالي تمويلا مشتركا من قبل عدد من المانحين (فنلندا ، المانيا ، ايرلندا ، بلجيكا) تحت مسمى التمويل المشترك « JFA » لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم في فلسطين، حيث تنوي وزارة التربية والتعليم العالي استغلال جزء من هذه المنحة لأعمال تأهيل في روضة دوفش التابعة لمديرية التربية والتعليم /الخليل وعليه تعلن وزارة التربية والتعليم العالي عن طرح المناقصة التالية:

رقم المناقصة : MEHE/JFA/2025 /059
موضوع المناقصة : تأهيل في روضة دوفش مديرية التربية والتعليم /الخليل
المديرية : الخليل
الاجتماع التمهيدي وزيارة الموقع : 2026/8/17
موعد تسليم العروض وفتحها : 2026/9/1
كفالة دخول المناقصة دولار : 3950
ثمن نسخة المناقصة دولار 50

1. المؤهلون للاشتراك في هذه المناقصة:
أ. المقاولين الفلسطينيين المصنفين كمقاولي أبنية ضمن الدرجات (رابعة فأعلى) لدى لجنة التصنيف الوطنية.
ب. المقاولين غير الفلسطينيين المحققين للشروط المذكورة في وثائق المناقصة.
2. الحصول على وثائق المناقصة: يمكن للراغبين بالاشتراك في هذه المناقصة الحصول على وثائقها من الإدارة العامة للأبنية – وزارة التربية والتعليم العالي/ رام الله، وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي ولغاية يوم 2026/08/16 مصطحبين معهم شهادة تصنيف سارية المفعول صادرة عن لجنة التصنيف الوطنية بالإضافة الى وصل دفع ثمن نسخة المناقصة.
3. ثمن نسخة المناقصة: كما هو وارد في الجدول أعلاه يتم ايداعها في بنك فلسطين لحساب ايرادات وزارة المالية – وزارة التربية والتعليم العالي، حساب رقم (219000/13) ولغاية 2026/8/16
4. زيارة الموقع: ستنظم زيارة ميدانية للموقع حسب التاريخ المحدد اعلاه ويكون الالتقاء الساعة 10:00 صباحا في مديرية التربية والتعليم – الخليل
5. الاجتماع التمهيدي: سيتم عقد اجتماع تمهيدي للرد على استفسارات المقاولين حسب التاريخ المحدد في الجدول اعلاه في مديرية التربية والتعليم / الخليل بعد زيارة الموقع مباشرة.
6. آخر موعد للاستفسارات هو يوم الخميس الموافق 2026/8/20، وآخر موعد للرد على الاستفسارات هو يوم الاحد الموافق 2026/8/23
7. كفالة دخول المناقصة: قيمتها حسب ما هو مبين في الجدول أعلاه، وتكون على شكل كفالة بنكية أو شيك بنكي مصدق، على ان يكون عرض السعر ساري المفعول مدة 120 يوما من تاريخ الاقفال وان تكون كفالة دخول المناقصة سارية المفعول لمدة 150 يوما من تاريخ الاقفال ولصالح وزارة التربية والتعليم العالي وتكون باسم الجهة المشاركة في المناقصة حسب سجلات التصنيف.
8. تسليم العروض: يتم تسليم العروض في مقر وزارة التربية والتعليم العالي في رام الله – شارع المعاهد -المبنى الرئيسي- الطابق الثاني-غرفة رقم -223دائرة العطاءات والمشتريات، في ظرف مغلق ومختوم ومكتوب عليه رقم المناقصة واسمها مرفقاً بتأمين دخول المناقصة ويودع في صندوق العطاءات في موعد اقصاه الساعة الحادية عشرة (11:00) من قبل ظهر اليوم المحدد في الجدول أعلاه.
9. موعد فتح العروض: الساعة الحادية عشرة (11) صباحاً، في جلسة علنية تعقد بمقر وزارة التربية والتعليم العالي في التاريخ المحددة في الجدول أعلاه.
10. شروط عامة
1. أجور الإعلان والنشر على من ترسو عليه المناقصة على ان تدفع عند توقيع العقد.
2. الوزارة غير ملزمة بقبول أقل الأسعار.
3 . إذا وجد تعارض بالمعطيات بين وثائق المناقصة وإعلان الطرح بالصحف الرسمية تعطى الأولوية لإعلان الطرح.
4 . الاسعار غير شاملة لضريبة القيمة المضافة
5 . يقوم المناقص بتسليم نسخه اضافيه مسعره عند فتح العطاء
للاستفسار يمكن الاتصال بالإدارة العامة للأبنية / وزارة التربية والتعليم العالي أو دائرة العطاءات والمشتريات على الهواتف التالية: 0562-503306، 0562503303، 02-2983200، فاكس: 02-2893222، بالإضافة الى مراجعة قسم الابنية في مديرية التربية والتعليم – الخليل كما يمكن مراجعة صفحة وزارة التربية الالكترونية على العنوان: www.mohe.gov.ps.

وزارة التربية والتعليم العالي

29/7 د

دولة فلسطين
وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي

اعلان مناقصة

الجهة المشترية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.
رقم المناقصة: (MTDE-GSD/MOF/2026/ 00004)
اسم المناقصة: تقديم خدمة الامن والحراسة لمقر الوزارة
التاريخ :2026/07/30

1. تود وزارة الإتصالات والاقتصاد الرقمي الفلسطينية استخدام جزء من مخصصاتها ضمن الموازنة العامة الممول من قبل وزارة المالية لتسديد المبالغ المستحقة بموجب عقد (MTDE-GSD/MOF/2026/ 00004) : تقديم خدمة الامن والحراسة لمقر الوزارة.
2. تدعو وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي المناقصين ذوي الأهلية إلى تقديم عطاءات بالظرف المختوم : تقديم خدمة الامن والحراسة لمقر الوزارة.
3. ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية وفقاً لمقتضيات قانون الشراء العام رقم 8 لعام 2014 ولائحته التنفيذية، وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية، والمؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز هي: القدرة المالية والخبرة الفنية في مجال تجديد رخص أجهزة الحماية.
4. يمكن للمناقصين المؤهلين والمهتمين الحصول على وثائق المناقصة من خلال البوابة الموحدة للشراء العام (https://www.shiraa.gov.ps)، او الحصول على معلومات اضافية من خلال وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي -دائرة العطاءات والمشتريات خلال اوقات الدوام الرسمي من الساعة 8:00 صباحا وحتى 2:00 بعد الظهر
5. يجب على المناقص دفع رسوم غير مستردة مقدارها (100) شيقل لحساب وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي في بنك فلسطين على حساب رقم (219000/5)، ويتم ارفاق وصل الدفع (فيشة الإيداع) مع العطاء المقدم.
6. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أسفل الدعوة في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 2026/08/30 الساعة 12:00 والعطاءات الإلكترونية «غير مقبولة ، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 120 يوم من التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
7. يجب أن يكون مرفق مع العطاء إقرار ضمان للعطاء وفقاً للنموذج المدرج في وثائق المناقصة على أن يكون موقع حسب الأصول من الشخص المخول بالتوقيع عن المناقص ويعتبر هذا الاقرار كبديل الزامي عن كفالة دخول المناقصة وجزء لا يتجزأ من وثائق المناقصة وسيتم رفض أي عطاء لا يحتوي على اقرار الضمان.
8. العطاءات التي تصل بعد التاريخ والوقت المحددين سيتم استبعادها، وسيتم فتح العطاءات فور انتهاء الموعد المحدد للتسليم بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه.
9. رسوم الاعلان على من ترسو عليه المناقصة.
10. العنوان المذكور أعلاه هو:
صندوق العطاءات -طابق (0)
وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي .
البيرة، البالوع ، شارع المبعدين / مقر الوزارة .
هاتف: 2943333 -02/ فاكس: 2419348 -02

29/7 د

IsDB البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank
BADEA المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

الدعوة للمناقصة

اسم المناقصة: أعمال تأهيل بئر مياه ارتوازي عين السلطان / المحافظة أريحا والأغوار
رقم المناقصة: Molg-isdb/2025/058
1. تود (اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عين السلطان) وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وضمن برنامج صيانة وتعبيد الطرق الداخلية لمحافظات الضفة الغربية (BADE-115) الممول من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا بإدارة البنك الإسلامي للتنمية بصفته مديرا لصندوق الاقصى طرح عطاء مشروع (أعمال تأهيل بئر مياه ارتوازي عين السلطان).
2. يدعو (اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عين السلطان) المناقصين ذوي الاهلية الى تقديم عطاءات بالظرف المختوم الأعمال مشروع أعمال تأهيل بئر مياه ارتوازي عين السلطان علما بان المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة وان يكون مصنف مياه ومجاري بدرجة لا تقل عن درجة رابعة.
3. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على معلومات إضافية عن المناقصة من مقر اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عين السلطان على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة (8:00 صباحا) إلى الساعة (2:00 مساءا) من أيام السبت الى الخميس.
4. يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها (100 دولار أمريكي).
5. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل يوم الاحد الموافق 2026/08/30 الساعة 12:00 ظهرا - ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة (90) يوما بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
6. يجب ان يرفق مع كل عطاء كفالة دخول عطاء بقيمة (4,000) دولار سارية المفعول لمدة 120 يوم من تاريخ فتح العطاء وفقا للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة.
7. زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي يوم الاحد الموافق 2026/08/09 الساعة 10:00 صباحا في مقر اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عين السلطان
8. سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في الاحد الموافق 2026/08/30 الساعة 12:00.
9. العنوان المذكور اعلاه هو :
اللجنة الشعبية لخدمات مخيم عين السلطان
على تلفون: 0594277572 sh.alawneh@dora.plo.ps
ملاحظة : رسوم الاعلانات في الصحف على من يرسو عليه العطاء

29/7 د

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي
بلدية كفر عقب (محافظة القدس)
بلدية كفر عقب KUFRAQAB MUNICIPALITY

اعلان عن شاغر وظيفي

تعلن بلدية كفر عقب عن حاجتها لتعيين امين صندوق للعمل لديها، وفقا للشروط التالية:
المسمى الوظيفي: أمين صندوق
المؤهلات والشروط:
1. أن يكون المتقدم حاصلاً على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة معترف بها.
2 خبرة عملية لا تقل عن (3) سنوات في مجال العمل المالي والمحاسبي.
3. يفضل خبرة عملية مثبتة في الهيئات المحلية (البلديات أو مجالس الخدمات المشتركة).
4. أن يكون ليه القدرة على التعامل مع كافة برامج الحاسوب والانترنت.
5. ان يكون لديه القدرة على الاتصال والتواصل مع الجمهور والتصرف بلباقة وإعطاء طابع إيجابي عن البلدية.
6. القدرة على التعلم وتطوير الذات .
7. القدرة على العمل خارج أوقات الدوام الرسمي اذ لزم الأمر .
8. ان يكون لديه معرفة عامة عن القوانين والأنظمة التي تحكم عمل الهيئات المحلية الفلسطينية.
9. ان يكون لديه القدرة على العمل ضمن فريق عمل وتحت الضغط واستيعاب الآخرين.
10. ان يكون حسن السيرة والسلوك.
11. ان يجيد اللغة الإنجليزية قراءة وطباعة ومحادثة.
12. يفضل ان يكون من سكان كفر عقب او المناطق القريبة المجاورة .
13. يفضل ان يكون لديه الخبرة في مجال عمل الهيئات المحلية الفلسطينية.
14. الكادر الوظيفي حسب نظام موظفي الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 2009 وتعديلاته.
15. العمل ستة ايام بالأسبوع وحسب متطلبات العمل وساعات الدوام الرسمية في البلدية.
المهام الرئيسية :
1. إدارة الصندوق واستلام وصرف الأموال وفق الأنظمة والتعليمات المالية المعتمدة.
2. إعداد التقارير اليومية الخاصة بحركة الصندوق وإجراء المطابقات اللازمة.
3. المحافظة على السجلات المالية والتقيد بالإجراءات المالية المعتمدة.
4. تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه ضمن اختصاصه.
5. العمل تحت الإشراف والتوجيه المباشر للمسؤول المالي والالتزام بالتعليمات الإدارية والمالية الصادرة عنه وفق الهيكل التنظيمي المعتمد في البلدية.
تقدم طلبات التوظيف مرفقة بالسيرة الذاتية والشهادات العلمية والخبرات والوثائق الثبوتية وشهادة عدم محكومية لدى شعبة شؤون الموظفين في بلدية كفر عقب خلال ساعات الدوام الرسمي من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر وذلك حتى نهاية دوام يوم الاحد الموافق 2026/8/9.
للاستفسار والمزيد من المعلومات:
التواصل مع: بلدية كفر عقب رقم الجوال2351441 - 02

لافي عجلوني
رئيس بلدية كفر عقب

29/7 د

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي
بلدية كفر عقب (محافظة القدس)
بلدية كفر عقب KUFRAQAB MUNICIPALITY

اعلان عن شاغر وظيفي

تعلن بلدية كفر عقب عن حاجتها لتعيين جابي للعمل لديها، وفقاً للشروط التالية:
المسمى الوظيفي: جابي
المؤهلات والشروط :
1. أن يكون المتقدم حاصلاً على دبلوم متوسط في المحاسبة (شامل (كحد ادنى من كلية أو مؤسسة تعليمية معترف بها.
2. خبرة عملية لا تقل عن (3) سنوات في مجال العمل المالي والمحاسبي وخاصة في أعمال الجباية والتحصيل .
3. يفضل خبرة عملية مثبتة في الهيئات المحلية (البلديات أو مجالس الخدمات المشتركة).
4. أن يكون ليه القدرة على التعامل مع كافة برامج الحاسوب والانترنت.
5. ان يكون لديه القدرة على الاتصال والتواصل مع الجمهور والتصرف بلباقة وإعطاء طابع إيجابي عن البلدية.
6. القدرة على التعلم وتطوير الذات .
7. القدرة على العمل خارج أوقات الدوام الرسمي اذ لزم الأمر .
8. ان يكون لديه معرفة عامة عن القوانين والأنظمة التي تحكم عمل الهيئات المحلية الفلسطينية.
9. ان يكون لديه القدرة على العمل ضمن فريق عمل وتحت الضغط واستيعاب الآخرين.
10. ان يكون حسن السيرة والسلوك
11. ان يجيد اللغة الإنجليزية قراءة وطباعة ومحادثة.
12. يفضل ان يكون من سكان كفر عقب او المناطق القريبة المجاورة .
13. يفضل ان يكون لديه الخبرة في مجال عمل الهيئات المحلية الفلسطينية.
14. الكادر الوظيفي حسب نظام موظفي الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 2009 وتعديلاته.
15. العمل ستة ايام بالأسبوع وحسب متطلبات العمل وساعات الدوام الرسمية في البلدية.
المهام الرئيسية:
1. تحصيل الرسوم وايرادات البلدية وفق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
2. متابعة الذمم المالية للمكلفين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها.
3. توريد المبالغ المحصلة إلى أمين الصندوق وفق الإجراءات المالية المعتمدة.
4. إعداد التقارير الدورية الخاصة بأعمال الجباية.
5. تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه ضمن اختصاصه .
6. العمل تحت الإشراف والتوجيه المباشر للمسؤول المالي والالتزام بالتعليمات الإدارية والمالية الصادرة عنه وفق الهيكل التنظيمي المعتمد في البلدية.
تقدم طلبات التوظيف مرفقة بالسيرة الذاتية وصور عن الشهادات العلمية والخبرات والوثائق الثبوتية وشهادة عدم محكومية لدى شعبة شؤون الموظفين في بلدية كفر عقب خلال ساعات الدوام الرسمي من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر وذلك حتى نهاية دوام يوم الاحد الموافق 2026/8/9.
للاستفسار والمزيد من المعلومات
التواصل مع: بلدية كفر عقب / رقم الجوال: 2351441 - 02

لافي عجلوني
رئيس بلدية كفر عقب